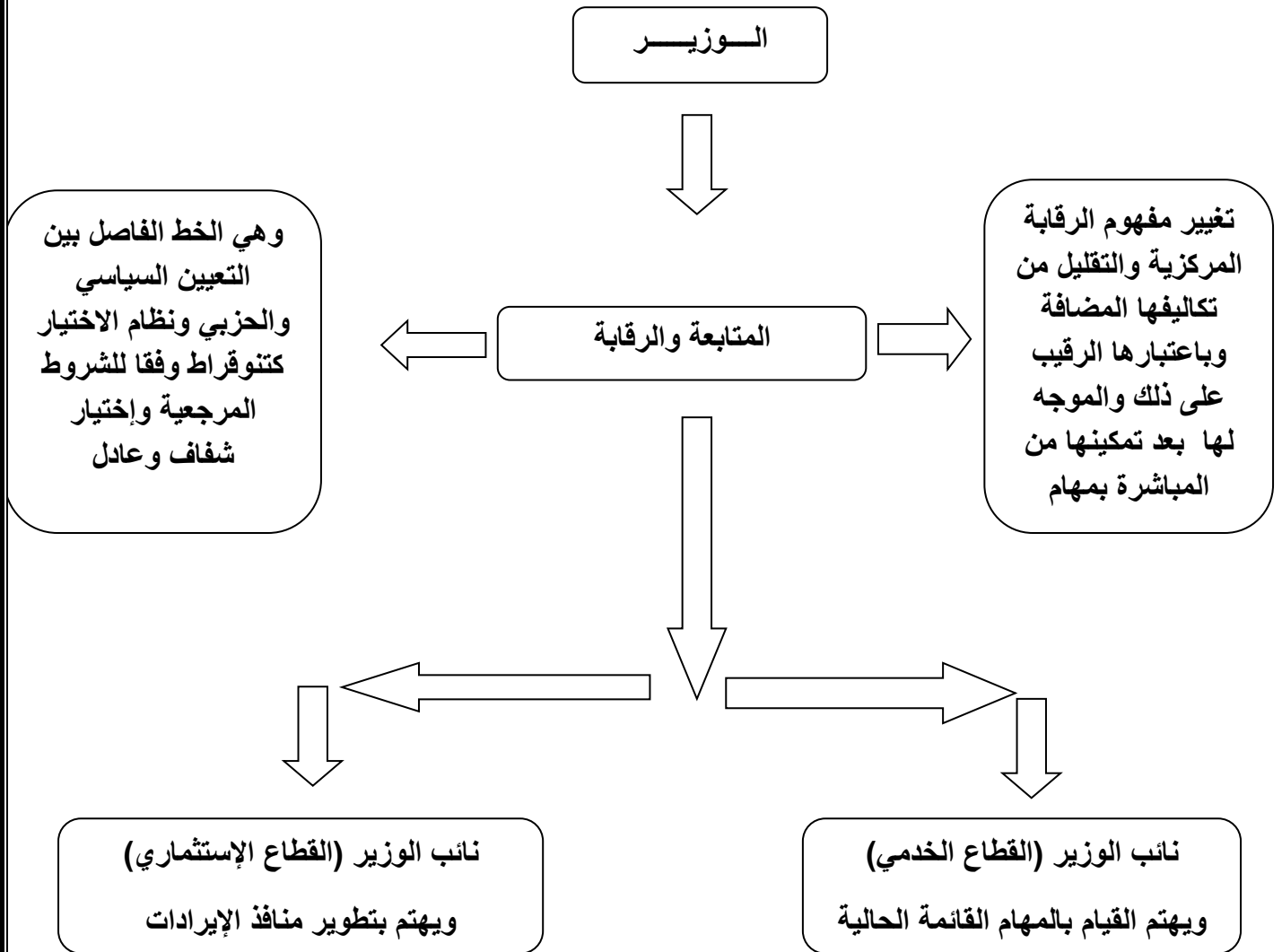


مثال تطويري يجمع بين الإستثماري والخدمي يكشف ما تم فقده من منافذ

إيرادية إستراتيجية تأخرنا عنها كثيراً (وزارة التربية والتعليم أنموذجاً)

يمكن لنا إستعراض مثال تطويري قد يرى البعض إن تحويله إلى جانب يجمع بين الإستثماري والخدمي فيه نوعاً من الصعوبة أو المبالغة، لكنه فعلاً قابل للتطبيق والتنفيذ، وسيكتشف ما تم فقده على مدى السنوات من منافذ إيرادية إستراتيجية تأخرنا عنها كثيراً.

الوزارة التي سنعرضها كمثال تتمثل بـ (وزارة التربية والتعليم) خاصة وكل من يمكن أنه ينظر لها بشكل سطحي سيجد أنها وزارة خدمية (100%) أما ما يمكن النظر إليه بعين العقل وبرؤية عميقة أو بطريقة مختلفة وهو ذات المنظور الذي نظرت إليه وذلك من خلال الهيكل الحديث في حال لو تم العمل به، فسيكون له مساراً خدمياً وإستثمارياً آخر وجدوى إقتصادية غير مسبوقة في ذلك، وهذا المنظور بطبيعته قابلاً للنقاش والتوضيح بشكل تفصيلي للجهات المعنية أو المهتمين والمتخصصين وغيرهم وذلك من خلال الهيكل التالي :



من هذا التشكيل الهيكلي والذي سيعتمد على مبدأ امتصاص الكوادر القائمة في ذات الوزارة في حال ما انطبقت عليهم الشروط المرجعية والذي سيتم إعدادها، فإن الهيكلية المالية والتنفيذية سوف تبنى على أسس تحقق الأهداف المستحدثة والتي ستقوم على الآتي :

1- افتتاح منافذ تشغيلية في القطاع الإستثماري بهدف امتصاص الفائض من الموظفين إضافة إلى من يشكلون عبئاً من العاملين المضافين على خزينة الدولة.

2- فتح مؤسسات إنتاجية وتدريبية من خلال إعادة تأهيل المنشآت التعليمية وفق مبدأ المشاركة مع القطاع الخاص بنظام (ppp) في ظل وجود قائمة واسعة من الإستخدامات المكانية والزمانية.

3- تأهيل وتطوير المؤسسات الإنتاجية القائمة مع الوزارة والمتمثلة في (المطابع المدرسية - مصانع الأثاث المدرسية) وغيرها بحيث تتمكن من تطوير إنتاجها من خلال دعم رأسمالها عبر مساهمات موظفيها أو أبناء المهن المختلفة أو من الراغبين في إستغلال رواتبهم في الضمان الإجتماعي وبما يحقق لهم عوائد أفضل ويسهم في تأمين المخاطر المستقبلية.

4- النظر لحجم المخلفات الناتجة من الكتاب المدرسي والأثاثات والتجهيزات على كونه مصدر إيرادي لخزينة الدولة (بعد عملية الصيانة) أو اعتباره إسكرا ب قابل للبيع بدلاً من التصرف به عشوائياً وبيعة للدواعي الشخصية أو إهماله وإستخدامة السلبي.

وذلك فإن ما ستتضمنه الهيكلية الجديدة يتمثل في رفع مستوى الغدارة ونظام التشغيل سواء في المخرجات العلمية أو الإستثمارية والذي يمكن تحويلها كإيرادات لوزارة المالية لدعم موازنتها من ناتج ما هو متاح لديها في أكثر من (30) وزارة ويتبع هذه الوزارات أكثر من (200) مؤسسة مختلفة، خاصة مع وجود قطاعات خاصة لكل وزارة ستسهم بدورها في وضع الدراسات التفصيلية لتطوير هذه المنافذ الإيرادية، وكذلك مساعدة إحتياجات القطاع الخدمي في ظل منافسة عادلة وشفافة مع القطاع الخاص.

بالتالي سيتحول المال الحكومي من ما يطلق عليه من مال (سائب) إلى مال (قيادي منظم ومرشد) يشارك في حمايته والحفاظ عليه المساهمين وحتى العاملين خاصة بعد أن تتحسن أجورهم إلى الحد المناسب مع معيشتهم الإقتصادية، وهنا يجب التنويه بأن هذا الخيار المستحدث لن ينجح ما لم تتوفر لدى قيادته القدرة المدعومة بنظام اختبار النزاهة والحيادية المطلقة وبما لا يسمح بتوظيف الإنتماء السياسي والحزبي أو التبعية القبلية أو العسكرية إضافة إلى الآتي :

أولاً : الرقابة الفاعلة والمحاسبة السريعة وتجرى المخالفات والتجاوزات قانونياً مع تحديد العقوبات ونوع المحاسبة الواجب اتخاذها ومباشرتها إدارياً.

ثانياً : تفعيل الإدارة من خلال الموظفين الفاعلين القادرين على الإلتزام الوظيفي والإنتاج، وليس مجرد إحالة واستيعاب أسماء بفعل التوصيات والمجاملات أو القرابة الباحثة عن الراتب نهاية الشهر كما هو عليه الحال في الوضع الراهن.

ثالثاً : إيجاد وزارة مالية فاعلة في متابعة الحقوق الإيرادية والإستثمارية وليس فقط مجرد صندوق لصرف الإستحقاقات والرواتب، وفي هذا الباب بنود مختلفة بحاجة إلى تناولها بشكل تفصيلي وبما يسهم في تغيير ثقافة الموظف في وزارة المالية. متبوعاً بنظام إجرائي دقيق لنفاذ المعاملات بطريقة مزممة تمنع السمسرة ومنافذ الفساد ابتداءً من (حق القات أو الهدايا) وبواسطة الإنذار المبكر والرقابة المجتمعية وتحقيقاً لأهداف ثورة التغيير التي ضحى لأجلها الكثير من أبناء المجتمع وصولاً إلى ما يسمى بالعمولات والمعاملات التي امتدت إلى المنازل تحت مبررات مختلفة منها (زكاة رمضان - مساعدات علاجية - مكافآت - بدل سفر - نثریات خاصة - وقود وصيانة - مراسلات واتصالات شخصية - جلسات حضور خارجية - زيارات ميدانية) وغيرها من المبررات التي تعتبر من أعلى مراتب الفساد المالي والإداري الذي يعصف بالوظيفة العامة ويؤثر بشكل مباشر ويومي على الخزينة العامة للدولة.

وبالتالي ما يمكن وضعه في الصورة وبشكل مبسط عما يمكن لوزارة مثل وزارة التربية والتعليم أن تحققه من اتزان وإيراد مالي متوقع لو تم العمل بهذا الإتجاه والذي سيقابله نظام خدمي يمنح الطالب حقه في الحصول على مبنى حديث ومؤثث ومجهز بأحدث التجهيزات ذات الإنتاج المحلي الصنع وغيرها من المعامل والمختبرات العلمية والمناهج والوسائل الدراسية التي تسهم في بناء وتأهيل المخرجات التعليمية المختلفة وهذا ما هو (غائب وغير موجود حالياً).

لهذا سيتولى (المطور اليمني) صاحب هذه الفكرة القيام بالدراسة التفصيلية مع مجموعة من العاملين من كل التخصصات، وذلك لعرض الواقع المستبين والذي يتوجب على الجهات المعنية الأخذ بهذه الفكرة والتي سيتم عرض التفاصيل من الخطط والبرامج والآليات التنفيذية والجدوى الإستراتيجية منها في بداية العمل بهذه التجربة، مع ما يمكن إستهدافه في العام 2015م ثم في 2020م وبحد أقصى للعام 2025م، كما أن المتوقع الوصول له يتمثل في نجاح الإيرادات وتقليل القروض وضماناً لتسديد العوائد لما تم حتى الآن وأن تلك التوقعات ستأتي من خلال المباشرة بالآتي :

- 1- البحث عن نقطة اتزان بين إيرادات الوزارة مالياً وبين إحتياجاتها المالية في أبواب الموازنة العامة وصولاً إلى تحقيق فائض مالي يتم توريده لصالح الخزينة العامة للدولة.
- 2- التعريف بشكل المدرسة المثالية من (الداخل والخارج) وبما يطيل عمرها الإستخدامي والافتراضي ويحقق الحاجة والخصوصية الخدمية لمستخدميها ومن يجاورهم.
- 3- التعريف بشكل الكتاب المدرسي الأقل كلفة والأطول عمراً والذي سيشارك به الطالب المهمل ويعفى منه الطالب الأكثر إهتماماً.

4- تحديد المستوى التعليمي للطالب بشكل مبكر والمدعوم لمواصلة تحصيله العلمي العالي ورغبته وميوله واكتشاف موهبته من خلال إنشاء إدارة مختصة لتحديد ذلك والمستوى المطلوب والعمل على إعادة توجيه الطالب وتهيئته نفسياً واجتماعياً وفكرياً وبما يترجم قدراته الفنية والمهنية والعلمية وصولاً إلى تحقيق النجاح النوعي والذي يستطيع بموجبه خدمة إبداعه وأسرته ومجتمعه ووطنه.

5- إن توفير الوسائل والآليات التعليمية من المعامل والمختبرات وقواعد التطبيقات العلمية، وكذلك تأهيل وتحديث طاقات وقدرات المعلم إدارياً ومهنياً، وتحسين مستوى دخلة المعيشي، سيكون حافزاً لتقديم كافة خبراته وجهوده للطالب دونما ملل أو شعور بضياح الوقت أو تكرار الأسلوب التعليمي، وسيسهم ذلك في الحد من البحث عن عوامل أخري لتحسين وضعه من خلال الدروس الخاصة والتي تمثل نافذة خطيرة للفساد التعليمي وتشكل احد البؤر السلبية التي لم تعط للمعلم هيئته ولا للتعليم جودته طالما وانه تحول إلى موظف لدى الطالب، إضافة إلى ما لذلك من تأثير سلبي على أداء المعلم داخل الحقل التعليمي وأيضاً يؤثر بشكل رئيسي على الطالب الفقير الذي يكون أكثر إهمالاً على المستوى المعيشي والتعليمي وهذا ما سيحد من إتساع وفارق الطبقات الإجتماعية بإعتبار ذلك مشكلة أصبحت تؤرق المجتمع اليمني وتضاعف من معاناته وحتى أميته في ظل التعليم والتقدم العلمي الحديث.

وختاماً... بقدر ما تمثله الفكرة من أهمية بالغة فإن عرض إستراتيجيتها وكامل الهيكلية يترتب على ما نتوقعه من رد إيجابي ولو إيماء من المختصين والجهات المعنية، وبذلك سيتم عرض كل الدراسات والبرامج والجدوى العالية لمثل هذا التوجه سيما وأن مصدره الرئيسي (يمني) وله علاقة وطيدة بالواقع ونابع من حجم المعاناة ذاتها، كبديل أمثل عن ما يتم استقدامه من تجارب من الدول الأخرى قد لا تكون لديها أصل وجذور المشكلة وللواقع مما يترتب على ذلك النجاح الضئيل كونها في بيئة غير بيئتها وتختلف الآليات والوسائل والأهداف وحتى المهام التنفيذية التي قد لا تكون مسؤولة عن تحقيقها رغم ما ينفق عليها من ملايين الدولارات.

لكن الفارق هنا يتمثل في مستوى التعايش البيئي والإجتماعي وحتى القانوني وما يمكن بذله من جهود مكثفة تتطلع إلى البناء الحقيقي والتطوير الإستراتيجي الفاعل ومراقبته عن قرب طالما وأن الفكرة جاءت من متخصص يماني يتطلع إلى خدمة مجتمعة ووطنه ويسعى إلى تقديم كل خبراته وقدراته المهنية والعلمية النوعية وبما يفوق ما يمكن الإعتماد عليه من تجارب أخرى قد لا تتواءم مع خصوصية البيئة المجتمعية والظروف الجغرافية والإقتصادية التي تختلف من بلد إلى آخر في مختلف المجالات.